مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٢١**

الأربعاء ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان جنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2019/722)

تقرير الأمين العام عن التخطيط لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان مستقبلا (S/2019/741)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان جنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2019/722)

تقرير الأمين العام عن التخطيط لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان مستقبلا (S/2019/741)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/722، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان، والوثيقة S/2019/741، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التخطيط لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان مستقبلا.

أعطي الكلمة الآن للسيد شيرر.

السيد شيرر (*تكلم بالإنكليزية*): قبل ستة أيام، احتفلنا بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وخلال الاحتفال الرسمي في العام الماضي، لمست الكثير من مشاعر البهجة والآمال في أن يكون الاتفاق إيذانا بانتهاء الحرب وبداية عهد جديد من السلام. وكانت آمال عراض تراود مواطني جنوب السودان. وخلال العام المنقضي، حقق القادة السياسيون بعضها، ولكن بالتأكيد ليس كل تلك الآمال.

وكانت الزيارة التي قام بها السيد رياك مشار إلى جوبا مؤخرا، تلبية لدعوة من الرئيس سلفا كير، تطورا مهما. وأتاحت تلك اللقاءات المباشرة، التي يعتقد الكثيرون منا أنها أساسية للمضي قدما، فرصة لمناقشة أجزاء حاسمة في اتفاق السلام لم تُحل بعد. وبدا سلوك الرجلين تصالحيا على الملأ وأفادت أنباء بأنهما أمضيا عدة ساعات في مناقشات رسمية وغير الرسمية. وثمة حاجة إلى مواصلة تلك اللقاءات. ومن المهم في هذا الصدد أنهما التزما مجددا بتشكيل الحكومة الانتقالية. وهذه خطوة إيجابية لأنها تحافظ على زخم السلام وتعزز الثقة بين أبناء جنوب السودان. ويظل التحدي، بطبيعة الحال، هو تحقيق نتائج ملموسة. وثمة حاجة إلى إحراز تقدم في ثلاث مجالات على وجه الخصوص.

المجال الأول هو توحيد قوات الأمن. ومن بين مواقع التجميع الـ ٣٥ المقرر إنشاؤها، تشغل قوات المعارضة حاليا ٢٣ فيما توجد قوات حكومية في ١٠ مواقع. وقد بدأ تسجيل القوات. وبدأ إيصال الأغذية والمياه والموارد الأخرى. بيد أن العديد من المواقع تفتقر إلى المرافق وربما تنشأ مخاطر تتعلق بالحماية في القرى المجاورة إذا استمرت أوجه القصور تلك. كما لا تزال هناك خلافات جوهرية أخرى. فالمعارضة تتوقع إنشاء قطاع أمني جديد، في حين تفترض الحكومة أن قوات المعارضة ستنضوي تحت لواء القوات الحالية. ومن ثم، فإن الأمر يقتضي وضع استراتيجية لإنشاء قطاع أمني موحد. وتعاقدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع جنرال محنك متقاعد من المنطقة لمساعدة الطرفين على تحديد السياسة الأمنية المستقبلية، بما في ذلك حجم وشكل القوات.

ثانيا، لم تتمكن اللجنة المستقلة للحدود من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد الولايات وحدودها. ونعتقد أنه

لا يُعقل التوصل إلى قرار عن طريق إجراء استفتاء بالنظر إلى النفقات والوقت المطلوب. وبدلا من ذلك، يلزم الأمر التوصل إلى توافق آراء سياسي. وصدرت عن الحوار المعقود في الأسبوع الماضي بين سلفا كير ومشار دعوة إلى إنشاء لجنة لمعالجة تلك المسألة الحساسة، ويحدونا الأمل في أن تتمكن من حلها.

ثالثا، ينص الاتفاق على تعيين خمسة نواب للرئيس، يتولى كل منهم المسؤولية عن مجموعة من الحقائب الوزارية. وبعد شهرين من تشكيل حكومة انتقالية، لا تزال هذه المسألة غير محسومة. وأخيرا، أود أن أُذكر بأنه يتعين على الأطراف غير الموقعة على الاتفاق التخلي عن أشكال المعارضة العنيفة التي تمارسها والمشاركة في العملية بصورة بناءة.

بعد مرور عام على توقيع الاتفاق، بدأ السلام يؤتي ثماره لمواطني جنوب السودان. فأولا، لا يزال وقف إطلاق النار صامدا إلى حد كبير وهذا أمر بالغ الأهمية. وتراجعت بشكل ملحوظ أعمال العنف السياسي وما يترتب عليها من نزوح للسكان. ويواصل أعضاء المعارضة التنقل والعمل في جوبا، جنبا إلى جنب مع نظرائهم الحكوميين، من أجل تنفيذ الأجزاء الرئيسية من اتفاق السلام. وقد اتُّخذت أكثر من ١٣٠ مبادرة لتحقيق التقارب في جميع أنحاء البلد على المستوى الشعبي، مما يدل على الثقة والالتزام.

ويوثق أحدث تقرير معنون ”التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي“، وهو تقرير تعده اليونيسف بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لقياس مستويات الأمن الغذائي، حدوث تحسن طفيف في الأمن الغذائي. وقد تراجع عدد الأشخاص الذين يواجهون أزمة أو يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنسبة ٥ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وفي نقطة مهمة، يشير التقرير إلى أن ذلك يُعزى بشكل مباشر إلى تحقيق السلام.

وتعني عودة الأسر النازحة واللاجئين إلى ديارهم زراعة المزيد من المحاصيل المزروعة وقد عزز تحسن الأمن فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، زاد إنتاج الحبوب بمقدار ١٥٠ ٠٠٠ طن متري في عام واحد، وهذا مؤشر على ما يمكن أن يحققه السلام.

ولكن يظل ٦,٣ ملايين شخص أو ٥٤ في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن محدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية. ولاحظنا أيضًا أن سوء التغذية لدى الأطفال قد زاد على المدى القصير، كما نعتقد.

ولكننا نرى تغييرا. حيث أصبحت خريطة شدة الأزمة الواردة في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على الأقل باللون البرتقالي والأصفر وليس الأحمر. وتحسّنت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وانخفضت الحوادث بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي وأصبحت المنظمات الإنسانية أكثر جرأة على الوصول إلى المناطق النائية.

ولكن لا تزال العوائق الإدارية قائمة بصفة متكررة للغاية. فالحكومة تمنع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الوصول إلى المناطق التي يحتاج فيها المدنيون والقوافل إلى الحماية، حيث سُجل ١٢٤ انتهاكًا لاتفاق مركز القوات خلال هذا العام وحده.

وقد مكّن الهدوء النسبي المزيد من النازحين من العودة إلى ديارهم. وسجلت المنظمة الدولية للهجرة عودة ٥٩٤ ٠٠٠ شخص منذ توقيع اتفاق السلام. وخلال نفس الفترة، غادر ١٧ ٠٠٠ شخص مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وبقي هناك ١٨٠ ٠٠٠ شخص.

وبناء على طلب المجلس كما ذكر الرئيس، قدمنا تقريراً عن التخطيط المستقبلي لمواقع حماية المدنيين، يعرض بالتفصيل

تحديات النزوح المطوَّل والعوائق التي تحول دون العودة الآمنة والطوعية والكريمة. وتشمل هذه العوائق الافتقار إلى الرعاية الصحية والخدمات التعليمية في مناطق العودة؛ وبالطبع التصورات المتعلقة بالأمن؛ والقلق بشأن هشاشة عملية السلام.

واستندت نتائج التقرير إلى مشاورات واسعة النطاق شملت جميع فئات المجتمع المحلي في جوبا. وقد أتاحت التوصل لفهم مشترك للتحديات وهي تشكل الأساس للإجراءات المستقبلية التي يجري اتخاذها بالفعل.

ولإبراز البيئة الأمنية المتغيرة، يقوم حفظة السلام التابعون للبعثة بإعادة توازن انتشارهم، متخلين عن الشكل الثابت لنشر قوات للحماية في مواقع حماية المدنيين ومتجهين لزيادة دوريات بناء الثقة في المناطق التي سيعود إليها الناس.

ومع ذلك، يجب أن تأخذ الحكومة زمام المبادرة لتهيئة بيئة آمنة ودعم المجتمعات المحلية، لكي يتمكن اللاجئون النازحون وغيرهم من العودة بثقة ويكونون آمنين عند عودتهم. وأود أن أذكر هنا أنه عندما يحل الجنوب فعلا في جنوب السودان، لن تكون هناك حاجة لمواقع حماية تابعة للأمم المتحدة.

ويتيح تشكيل الحكومة الانتقالية فرصة لتحويل تركزينا عن التحديات العاجلة والتطلع إلى الانتخابات المتوقع إجراؤها في نهاية الفترة الانتقالية ومدتها ثلاث سنوات. وتتيح الانتخابات الفرصة لحل الخلافات بالوسائل الديمقراطية بدلاً من العنف والقيام بتغيير أساسي والانتقال من الصفقات التي تتم بين النخب إلى واجب وضع السياسات بمعرفة حكومة مُنتخبة شعبيا.

إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة لا يتعلق بالتحضير اللوجستي فحسب، بل سيتطلب تخصيص حيز سياسي يمكّن الأحزاب من صوغ ومناقشة السياسات وتنظيم حملات انتخابية بحرية. وأقول هذا لأن هناك استياء متزايدًا في صفوف مواطني جنوب السودان تجاه النخب التي تجمع الثروة في حين أن الشعب نفسه لا يزال من أفقر الشعوب في العالم.

إن ميزانية الحكومة لهذا العام أعلى بنسبة ٤٦ في المائة مقارنة بالعام الماضي ولكنها لا تتضمن إشارة إلى كيفية تمويل فجوة مالية قدرها ٤٩٦ مليون دولار. وهناك القليل من الشفافية بشأن مجالات إنفاق عائدات النفط. وقد خفّضت وزارة المالية الإنفاق على الرعاية الصحية بنسبة ١٦ في المائة هذا العام، حيث ألقت بعبء الرعاية الصحية بأكمله تقريبًا على الجهات المانحة الخارجية ولم ترد تقارير عن الإنفاق الحكومي منذ الربع الأول من عام ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، غالبا ما يتأخر صرف رواتب موظفي الخدمة المدنية، بمن في ذلك المعلمون والعاملون في المجال الصحي وأفراد الشرطة، لأشهر.

ولا تزال الجريمة تمثل مشكلة خطيرة حيث يتم شن هجمات عشوائية على المدنيين، وغالبًا ما يقوم بها الجنود والمقاتلون السابقون الذين لم يتلقوا رواتبهم. كما تقدم الأمم المتحدة مساعدة تقنية لإصلاح النظام القضائي وإعادة بنائه ليس من أجل التصدي للأعمال الإجرامية فحسب ولكن لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب الأكثر انتشاراً. وتوسع نطاق عمل المحاكم المتنقلة التي يديرها موظفون قضائيون من جنوب السودان والتي تقوم بعمل ممتاز ليتجاوز مدينتي بانتيو وملكال. وخلال الأسابيع القليلة المقبلة، ستنظر هذه المحاكم في مئات القضايا الخطيرة، بما في ذلك العديد من حالات العنف الجنسي والجنساني.

وخلاصة القول هي ببساطة أنه وبينما تظل الحالة قاتمة بالنسبة للعديد من مواطني جنوب السودان، إلا أن السلام الذي ساد في العام الأخير أطلق عملية تحويلية أدت إلى تحسين حياة الناس. ولم يمكن ليحدث هذا لولا وقف إطلاق النار أو الثقة التي ولدتها عملية السلام. والفضل في ذلك يعود إلى قادة البلد وشركاء السلام الدوليين.

وشاهدت شخصيا في جميع أنحاء البلد، أعداء سابقين كانوا قد توعدوا بقتل بعضهم بعضا وهم جالسون بكل مودة إلى طاولة واحدة للتخطيط لمستقبل مشترك. وإذا ما احتاج قادة جنوب السودان إلى الإلهام من أجل المصالحة والعمل من أجل تحقيق المصالح العليا للبلد، فيمكنهم التماسه تحت الأشجار وفي الأكواخ حيث يتجمع أفراد المجتمعات المحلية لبناء السلام.

وأعد المجلس بأن تعمل البعثة معه لوضع أسس قوية حتى يمكن الحفاظ على السلام. وكما هو الحال دائمًا، فإننا نبذل جهودنا في شراكة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي اللذين يبذلان جهودا جديرة بالثناء

وتظل عملية السلام محفوفة بالمخاطر ولكن يجري إحراز تقدم. والحفاظ على الزخم هو العنصر الأساسي ويتوقف ذلك إلى حد كبير على استمرار الأطراف في إظهار حسن النية وكذلك على التركيز الجماعي الذي لا يلين للأصدقاء الدوليين لدعم تشكيل حكومة انتقالية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد شيرر على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص شيرر على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

لقد وقَّع قادة جنوب السودان قبل عام واحد على الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. واتخذت الأطراف منذ ذلك الحين بعض الخطوات الهادفة إلى تحقيق سلام دائم. وانخفضت مستويات العنف السياسي واكتسبت جهود المصالحة المحلية المزيد من القوة.

كما أن قرارات الرئيس سلفا كير وزعيم المعارضة رياك مشار بالاجتماع في جوبا هي تطورات جديرة بالترحيب. ولكن لبناء الثقة في عملية السلام، لا تزال هناك حاجة للمشاركة التي تركز على تحقيق نتائج ملموسة. وللأسف، فإن عملية السلام في جنوب السودان تركز أكثر من اللازم على الحوار بين النخب السياسية ولا تلقي بالا تقريبا لمعاناة شعب جنوب السودان. ويواجه سبعة ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي؛ ويحتمي ١٨٥ ٠٠٠ شخص في مواقع حماية المدنيين ويخشى أكثر من ٤ ملايين العودة إلى ديارهم.

وفي حين أن هذه الأرقام مروعة، إلا أنها لا يمكن أن تصف ما يحسه المرء عند رؤية حصاد آخر يأتي ويذهب دون أن يوفر له طعاما يكفي لإطعام أسرته. ولا تعكس هذه الإحصائيات الكفاح في سبيل الانتقال من مخيم إلى آخر هربًا من اندلاع أعمال العنف، ليعود المرء إلى منزله في نهاية المطاف ليجده قد أُحرق تماما. وفي الوقت نفسه، تعيق الحكومة والأطراف الأخرى تدفق المساعدات الإنسانية، وقد تم الإبلاغ عن قيام المعارضة بالتجنيد في مواقع حماية المدنيين. ويجب أن تتوقف هذه الممارسات على الفور.

وتواصل حكومة جنوب السودان والأطراف الأخرى القيام بعمليات عسكرية، لا سيما في الولايات الاستوائية، يلقى خلالها السكان معاملة وحشية. وندعو الأطراف السودانية الجنوبية التي لم توقع الاتفاق المعادة تفعيله إلى نبذ العنف والسعي للتوصل إلى حل سياسي. وندعو أولئك الذين وقعوا الاتفاق إلى التعامل مع هذه الأطراف بطريقة غير عنيفة. وعلى الرغم من النشاط المستمر الذي يتناقض مع نص وروح الاتفاق المعادة تفعيله، تعتقد الولايات المتحدة أنه لا يزال هناك وقت للأطراف كي تقترب من تحقيق السلام قبل الموعد السياسي النهائي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو قادة جنوب السودان إلى الموافقة على شروط الترتيبات الأمنية وحل المسألة الحرجة المتمثلة في عدد وحدود الولايات في جنوب السودان. كما نحثهم على أن يقوموا رسميا بإنشاء المحكمة المختلطة،

بشراكة مع الاتحاد الأفريقي الذي ندعم دوره في عملية السلام، إلى جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

لقد شدد شعب جنوب السودان وأصحاب المصلحة الرئيسيين على أن السلام الدائم ممكن إذا ما اضطلعت المرأة بدور رئيسي في عملية السلام. ونحث قادة جنوب السودان على الإلتزام من جديد بكفالة دور كامل وفعال للمرأة في آلية اتفاق السلام والحكومة الانتقالية.

ونؤيد النداء الذي وجهه مجلس وزراء إيغاد، في ٢١ آب/أغسطس، لعقد مؤتمر قمة عادي في أيلول/سبتمبر. ونتوقع أن يتناول مؤتمر قمة من هذا القبيل المسائل العالقة، بما في ذلك حرية تنقل السيد مشار وتعيين رئيس دائم للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. وكذلك نشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة السعي إلى مسار مستدام للمضي قدما بمواقع حماية المدنيين، وكذلك من أجل العودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين.

وككلمة أخيرة، يسرني أن أبلغكم بعزم الولايات المتحدة على قيادة زيارة لمجلس الأمن، بالمشاركة مع جنوب أفريقيا، إلى جوبا في المستقبل القريب. وأشجع جميع زملائي في المجلس على المشاركة في الزيارة حتى نتمكن من الاستفادة من هذه الفرصة للإعراب شخصيا عن رغبتنا المشتركة في رؤية جنوب السودان يستهل عصرا جديدا من السلام والاستقرار. وبالمثل، فإن الزيارة ستعطي قادة جنوب السودان فرصة ليثبتوا لنا أنهم بنوا الأساس اللازم لتشكيل حكومة انتقالية ذات مصداقية وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود، بدوري، أن أشكر السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، على مداخلته. سأعلق على ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بعملية السلام، فالأولوية الحالية هي تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية بحلول ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وترحب فرنسا بزيارة رياك مشار إلى جوبا الأسبوع الماضي. إن هذه خطوة هامة عززت الثقة بينه وبين سلفا كير. ونحن نشجعهما على تكرار هذه اللقاءات الشخصية كلما أمكن ذلك. فالوقت ينفد. ونهاية فترة ما قبل المرحلة الانتقالية تلوح في الأفق، في غضون شهرين، ولن يكون المزيد من التأجيل أمرا مقبولا. ويجب أن تكون الأولوية القصوى هي تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ولكن من المهم، في نفس الوقت، كما شدد الممثل الخاص، إحراز تقدم بشأن ترسيم الحدود الداخلية وبشأن الترتيبات الأمنية.

وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لدعم عملية السلام. فاستثمار المنطقة دون الإقليمية، بالفعل، أمر ضروري للغاية في مساعدة الطرفين على المضي قدما، ونشجعهما على الاستمرار في هذا الاتجاه. ومن الضروري كذلك أن تحترم الحصص المخصصة للنساء المنصوص عليها في الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وأن يسمح لهن بالمشاركة بفعالية وعلى نحو هادف في عملية السلام على جميع المستويات وبشأن جميع المسائل. وستكون زيارة مجلس الأمن إلى جوبا الشهر المقبل فرصة لتكرار تلك الرسائل.

ثانيا، لا تزال الحالة الإنسانية تثير القلق ولا يمكن تحسينها على المدى الطويل إلا بإحلال السلام الدائم. وعلى الرغم من أن الزيادة في عدد العائدين طوعا أمر مشجع ويرتبط مباشرة بالتقدم السياسي المحرز مؤخرا، لا يزال العنف القبلي يدفع بالناس إلى المنفى. فهذا التشريد القسري، كما ينبغي تسميته، يتم في سياق فقر مدقع يتسم بصفة خاصة بدرجة عالية من انعدام الأمن الغذائي. ويجب على جميع الأطراف أن تكفل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومن دون عوائق إلى

جميع أنحاء البلد من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وهذا يشمل، بطبيعة الحال، حماية العاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين والبنى التحتية والمعدات المدنية والإنسانية. إنه واجب يتعين علينا ألا نساوم فيه.

ومكافحة العنف الجنسي كذلك يجب أن تظل من الأولويات. ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتين، على عملها في الميدان. فنتيجة لتلك الجهود، اعتمدت الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة خطة عمل لمكافحة العنف الجنسي في صفوفها. كما يساور فرنسا القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي أبلغت عنها الهيئة المكلفة من قبل مجلس حقوق الإنسان.

وتعيد فرنسا تأكيد التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب، وبأهمية ملاحقة ومحاكمة مرتكبي الانتهاكات. وبناء على ذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، بدعم من الاتحاد الأفريقي. كما إن لمجلس الأمن أيضا دورا يؤديه ويجب عليه أن يستخدم الجزاءات بصورة منهجية لمعاقبة وردع الذين يرتكبون هذه الجرائم.

ثالثا، إن فرنسا ملتزمة بكفالة أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان جهودها الرامية إلى حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، إذ أن ذلك يجب أن يظل الأولوية الأولى للبعثة. وتثني فرنسا على جهود البعثة الرامية إلى كفالة الأداء السليم لمواقع حماية المدنيين، التي لا ينكر أحد أن فتحها في عام ٢٠١٣ أدى إلى إنقاذ آلاف الأرواح البشرية. ولكن من الضروري كذلك حماية جميع السودانيين الجنوبيين الذين يحتاجون إلى الحماية، أينما وجدوا في البلد. وتدعم فرنسا وضع البعثة الجديد والأقوى والأكثر مرونة وتعزيز آليات الإنذار المبكر. ويجب مواصلة هذه الجهود من أجل جعل مناطق العودة أكثر أمنا.

وفي الختام، أود أن أتقدم بخالص شكري، بالنيابة عن فرنسا، إلى أفرقة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، التي تضطلع بمهمة حيوية – وغالبا في ظروف صعبة – في خدمة شعب جنوب السودان.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة، ونشكر السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، على إحاطته القيمة.

إننا نتطلع – بعد بضعة أشهر من بداية الفترة الانتقالية – إلى تنفيذ الاتفاقات الهامة المعلقة، ولا سيما فيما يتعلق بإيواء وتدريب جيش موحد وبعدد الولايات وحدودها، الأمر الذي يسمح لإعادة تفعيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بأن تؤتي ثمارها في نهاية المطاف. وفي السياق نفسه، نرحب بالاجتماع الذي عقد الأسبوع الماضي في جوبا بين رئيس جنوب السودان، سلفا كير، ونائب الرئيس المعين، رياك مشار. إننا نعتبر تلك البادرة إظهارا هاما لإرادة سياسية من شأنها أن توفر الزخم اللازم للتصدي للمسائل الحاسمة وللتمكين من تشكيل الحكومة الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونلاحظ بارتياح أن تنفيذ الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان قد أدى إلى انخفاض كبير في العنف السياسي في معظم أنحاء البلد. ومع ذلك، فإننا نأسف على استمرار الهجمات المتفرقة من قبل الجماعات غير الموقعة على الاتفاق في مناطق مثل ولاية وسط الاستوائية، مما أدى إلى زيادة في عدد النازحين.

ويجب علينا أن نكرر الإعراب عن القلق إزاء ارتفاع معدلات الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي في جنوب السودان. فلا تزال ترد تقارير عن أحداث مروعة، على النحو المبين في آخر تقرير للأمين العام (S/2019/722). ونأمل في أن يسفر توقيع رياك مشار على خطة عمل الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة بشأن العنف الجنسي المتصل

بالنزاعات عن تدابير محددة فعالة لا تشجع على إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب، بل تمكن من مساءلتهم على أفعالهم.

وندعو الجماعات غير الموقعة على الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان إلى الانضمام إليه. إن بناء أمة مستقرة وآمنة يعتمد على جميع السكان وعلى الدعم الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه للتوصل إلى حلول دائمة تشمل زيادة مشاركة النساء والشباب في عمليات صنع القرار.

ويؤسفنا أن الحالة الإنسانية لا تزال حرجة على الرغم من تراجع النزاع. فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين لا غذاء لهم، وفقا لتقرير الأمين العام، ارتفاعا غير مسبوق، الأمر الذي أثر على السكان المدنيين بشكل خطير. ومع ذلك، فإننا نلاحظ أن تقرير الأمين العام عن التخطيط المستقبلي لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان (S/2019/741) يسلط الضوء على تزايد رغبة السكان في العودة إلى ديارهم. غير أن التقرير يشير كذلك إلى أن هناك العديد من العقبات التي تؤخر تلك العودة، مثل عملية السلام التي لا يمكن التنبؤ بها وانعدام الأمن وغياب الخدمات الأساسية في أماكنهم الأصلية. ونأمل أن يكون بمقدور الحكومة والشركاء الدوليين المساعدة على تيسير العودة السلمية للسكان إلى ديارهم، بما في ذلك وضع الأساس للقيام بذلك بصورة آمنة وطوعية والتمتع بإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل خدمات المياه والتَّصحاح والصحة، وتمكينهم من العيش حياة كريمة في منازلهم.

إننا نؤيد إعادة ترتيب أولويات عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على النحو المقترح في التقرير عن حماية المواقع المدنية. ونعتقد أن ولاية البعثة ينبغي أن تجسد الحالة الراهنة على نحو يمكنها من الوفاء بولايتها الرئيسية، وهي حماية المدنيين من خلال الإنذار المبكر وزيادة التنقل في الميدان. ونأمل أن يؤدي تنسيق عمل البعثة مع الجهات الفاعلة الإنسانية والوكالات الإنمائية إلى إيجاد حلول دائمة.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على عمل وجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما العمل القيم الذي تقوم به البعثة في جنوب السودان. ونكرر التأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة المجلس بشأن الدعم السياسي والمتابعة اللازمة لمواصلة المضي قدما بشكل حاسم في عملية السلام في جنوب السودان.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يهنئ السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على إحاطته الشاملة والزاخرة بالمعلومات.

يبدو أن الأمل الذي أوجده التوقيع على الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جنوب السودان يتلاشى بسبب أوجه عدم اليقين المحيطة بعملية السلام. وعلى الرغم من أن الاتفاق قد ساعد على الحد بصورة كبيرة من العنف السياسي وتيسير عودة الأشخاص المشردين وتحسين الظروف المواتية للحصول على المساعدة الإنسانية، من الواضح الآن أن العملية السياسية المتوقفة واستمرار العنف العرقي واستمرار الحالة الإنسانية الخطيرة عناصر قوضت الزخم الإيجابي الذي نجم عن الاتفاق. ومن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة لإخراج البلد على من هذه الأزمة المتواصلة، التي لها تداعيات خطيرة على السكان المدنيين الذين لا يريدون شيئا سوى السلام والاستقرار والتنمية.

ويعتقد بلدي أن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز جهوده في المقام الأول على الجبهات السياسية والإنسانية والأمنية. على الصعيد السياسي، ما زال استئناف العملية التحدي الرئيسية الذي ينبغي التصدي له. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بعقد أول اجتماع منذ عامين في جوبا في ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر بين الرئيس سلفا كير ونائب الرئيس رياك مشار، تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وفي هذا السياق، تثني كوت ديفوار على الوساطة الإثيوبية لما بذلته من جهود بغية عقد هذا الاجتماع، الذي يأمل بلدي أن يحفز حل المسائل العالقة مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية وتجميع المقاتلين وإعادة إدماجهم في الجيش. ومسألة وضع نائب الرئيس ريك مشار تتطلب أيضا اهتماما خاصا.

وتعتقد كوت ديفوار أن الاتفاق المعاد تفعيله لأيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لا يزال في الوقت الحاضر الإطار المناسب للتوصل إلى حل سياسي دائم، ولذلك نشجع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة بصورة مجدية في عملية إعطاء الفرصة لإحلال السلام. وفي هذا السياق، لا يمكن إنكار أن دعم المجتمع الدولي مطلوب على وجه الاستعجال في مجال بناء القدرات وتأييد تنفيذ الاتفاق المنشط، الذي يعاني من عجز في الموارد.

وعلى الصعيد الإنساني، لا يزال تدهور الظروف المعيشية للأشخاص المشردين واستمرار العنف الجنسي والجنساني والإفلات من العقاب على هذه الجرائم من المسائل التي تثير قلق وفد بلدي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك انعدام التقدم في تنفيذ آليات العدالة الانتقالية.

وفي صميم هذه التحديات، للأسف، المسألة الحاسمة المتمثلة في حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/741) الذي عُرض اليوم، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات التي تقع على عاتق السلطات في جنوب السودان ومسؤوليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومختلف الشركاء لتعزيز حماية المدنيين.

إن حماية المدنيين يجب أن تشمل أيضا تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتنفيذ مبدأ المساءلة عن الجرائم المرتكبة. ولهذا يحث بلدي سلطات جنوب السودان على تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للمشردين داخليا واللاجئين.

وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف العرقي وندعو إلى اتخاذ التدابير الضرورية لضمان الأمن المادي للأشخاص المشردين واللاجئين.

ويرحب وفد بلدي أيضا بالإجراء المشترك الذي اتخذته الأطراف الموقعة على الاتفاق المنشط بشأن إنشاء لجنة لتنسيق الشؤون الإنسانية تحت إشراف اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية. ولا تزال اللجنة آلية قيمة لتحسين الوصول إلى السكان الذين ينتظرون المعونة الإنسانية ولحماية حقوق الفئات الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب كوت ديفوار بتصديق حكومة جنوب السودان على اتفاقية كمبالا – اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا.

ويثني بلدي على العمل الممتاز الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تقديم المساعدة وتعزيز قدرات الإنذار المبكر وحماية المدنيين. وأؤكد للممثل الخاص دعمنا الكامل ونحثه على مواصلة عمله، بالتنسيق مع الوكالات الإنسانية والشركاء الإنمائيين من أجل اتخاذ إجراءات منسقة في مجالات بناء السلام وتسوية النزاعات وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون.

وفي الختام، تناشد كوت ديفوار مجددا الأطراف في جنوب السودان أن تكثف مشاركتها في عملية السلام بدعم من المجتمع الدولي.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): لقد استجدت تطورات هامة في عملية تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان خلال الفترة قيد الاستعراض. ونعتبر الاجتماع الذي عُقد مؤخرا بين الرئيس كير ورياك مشار اجتماعا إيجابيا، إذ نوقشت فيه المسائل العالقة المتصلة بتشكيل الحكومة الانتقالية. إن التزام القائدين بالاجتماع بانتظام والمشاركة في جهود الوساطة مع الجماعات

المتمردة غير الموقعة على الاتفاق خطوة هامة في بناء الثقة صوب السلام الدائم.

ونأمل أن يتم الوفاء بالموعد المحدد في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر لتشكيل الحكومة، ونحث الطرفين على حل المسائل الحاسمة التي ما زالت عالقة، بما في ذلك تعيين حدود الولايات وتجميع المقاتلين السابقين وإعادة نشرهم. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأطراف الدولية الفاعلة، التي أتاحت بقاء اتفاق السلام وأتاحت فرصا للحوار من أجل إحراز تقدم بشأن المسائل العالقة.

وللأسف، فإن هذه الحالة بالذات لا تزال عرضة للتهديد بفعل استمرار دورات العنف والقيود المفروضة على وصول العاملين في المجال الإنساني وموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فضلا عن التأخير في منح التأشيرات. ويجب على أطراف النزاع أن تتيح للعاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول دون عوائق، ويجب على الحكومة أن تعجل عملية إصدار التأشيرات.

ويساورنا القلق إزاء خطورة الحالة الإنسانية. فعدد الأشخاص الذين يعانون من نقص الأغذية أعلى من أي وقت مضى، إذ أن ٥٤ في المائة من السكان في حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد ويُقدر أن ١,٣ مليون طفل سيعانون من سوء التغذية الحاد بحلول عام ٢٠٢٠. وحالة انعدام الأمن هاته تتفاقم بسبب آثار تغير المناخ والفيضانات في بعض المناطق من البلد. ومن الأهمية بمكان أن نحد من العنف ونحسن الأنشطة الزراعية، مما سيمكن الأشخاص المشردين من استعادة سبل عيشهم.

وبالإضافة إلى الأزمة السياسية والإنسانية، يساورنا القلق إزاء ضعف السكان المدنيين، لا سيما الأطفال والنساء. والتقارير المتواترة عن العنف الجنسي من جانب أطراف النزاع أمر غير مقبول، شأنها شأن تجنيد الأطفال واستخدامهم. وندعو الحكومة إلى إنشاء عملية لمحاسبة الجناة وندعو إلى توفير خدمات شاملة لضحايا العنف الجنسي.

وندعو أيضا إلى إنشاء محاكم متنقلة ونشر المدعين العامين في المناطق التي تفتقر إلى القدرة الكافية في مجال المقاضاة.

وفي هذا الصدد، نشيد بتأييد رياك مشار لخطة العمل المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، التي تتوخى تنفيذ تدابير ملموسة، وكذلك بأوامره لقادته بتشكيل لجان للتحقيق في أعمال العنف الجنسي والإفراج عن الفتيات والنساء المحتجزات ضد إرادتهن. ويحدونا الأمل في أن تنفذ هذه الأوامر ويتم تكرارها في مناطق أخرى من البلد.

ومن الضروري أن يُستخدم الزخم لتعزيز الإرادة السياسية وتكثيف جهود المصالحة وبناء السلام، مع مشاركة النساء والشباب.

وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا دعمنا وشكرنا لأفراد بعثة الأمم المتحدة وللوكالات الموجودة في الميدان على جهودهم الرامية إلى تحقيق السلام الذي يتوق إليه شعب جنوب السودان. إنه درب طويل. ولا يزال يتعين حل مشاكل مهمة، ويتطلب حلها التزام القادة السياسيين والدعم من المجتمع الدولي.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في الإعراب عن تقديري للسيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، على إحاطته الشاملة جدا. ونشكر الأمين العام على تقريريه عن الحالة في جنوب السودان (S/2019/722)، وعن التخطيط لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان مستقبلا (S/2019/741). وسأركز في بياني اليوم على ثلاث مسائل رئيسية، وهي الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية.

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، يرحب وفد بلدي بالاجتماع الذي عقد في جوبا الأسبوع الماضي بين الرئيس سلفا كير

ميارديت والسيد رياك مشار وبالتزامهما بضمان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، في الوقت المناسب. ويشكل الاجتماع الذي طال انتظاره خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، لا سيما وأن التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام البالغة الأهمية للاتفاق المعاد تفعيله كان محدودا نسبيا. وإذ ا نقترب من انتهاء فترة تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن الاتفاق المعاد تفعيله هو الخيار الوحيد في الوقت الحاضر. ويجب أن نجعله ينجح. ولأقتبس من لغة المبعوث الخاص لجنوب السودان للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، فإن ما تبقى من المهام البالغة الأهمية من الاتفاق لا يمكن إنجازه إلا بالوحدة والحلول التوفيقية. ويجب على جميع الأطراف أن تعقد حوارات مباشرة من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي، وإعادة الثقة وتسوية المسائل المعلقة، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الانتقالية وحل المشاكل الحدودية. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى صرف الأموال بصورة شفافة وحسنة التوقيت، وهي الأموال المتعهد بها لتنفيذ الاتفاق. وتؤيد إندونيسيا تماما ما تقدمه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من مساعدة تقنية من أجل دعم تنفيذ الاتفاق.

ثانيا، نرى من المشجع تماسك وقف إطلاق النار الدائم في جميع أنحاء البلد وانخفاض العنف السياسي. ويتواصل بناء الثقة على الصعيد دون الوطني، ومعظمه بتيسير من بعثة الأمم المتحدة. ومع ذلك، يؤسفنا أن الاشتباكات المتفرقة التي تنطوي على أطراف غير موقعة على الاتفاق لا تزال تزهق أرواح الأبرياء في منطقة ولاية وسط الاستوائية. ولا يمكن المبالغة في أهمية الجهود المتواصلة التي تبذلها إيغاد لإشراك الأطراف غير الموقعة، في عملية السلام.

تؤكد إندونيسيا ضرورة توفير الحماية الكاملة للمدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني. ويجب التمسك بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولن يعمل الإفلات من العقاب إلا إلى على إطالة دورة النزاع، مما يهدد مصداقية عملية السلام. وذلك أمر لا نريده في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام.

ونثني على الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة من أجل تعزيز سيادة القانون وبناء القدرات، وتقوية الوجود القضائي في البلد. وقد تعوق القيود المكررة المفروضة على إمكانية وصول بعثة الأمم المتحدة قدرتها على تنفيذ ولاياتها، بما في ذلك حماية المدنيين والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

ثالثا، ينبغي أن ترمي جهودنا الجماعية دائما إلى إنقاذ الأرواح البشرية. إن وفد بلدي مضطرٌ للفت انتباه المجلس إلى الحالة الإنسانية المتردية التي تؤثر على الناس في جنوب السودان. إذ يُقدَّر أن ٦,٩٦ ملايين شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، منهم ٠٠٠ ٢٠ شخص قد يشهدون وضعا كارثيا. وتمس الحاجة إلى إيجاد حل دائم لـ ١,٨٣ مليون مشرد داخلي و ٢,٣ مليون لاجئ.

والبلد يكافح أيضا من أجل الحصول على التمويل اللازم لتحقيق هدف التأهب لمواجهة فيروس إيبولا. وحتى الآن، لم تموّل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ إلا بنسبة ٤٥ في المائة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتبرع أكثر.

ولا تزال البيئة التشغيلية للجهات الفاعلة الإنسانية في جنوب السودان شاقة ومحفوفة بالمخاطر. ويجب على جميع الأطراف أن تتيح للجهات الفاعلة الإنسانية الحيز اللازم لإيصال المساعدة الإنسانية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكبمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص ديفيد شيرر على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، كما هو الحال دائما.

ترحب بولندا باجتماع الأسبوع الماضي بين الرئيس سلفا كير ميارديت والسيد رياك مشار في جوبا، الذي نعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح. ونود أن نشجع القادة السياسيين على

مواصلة عقد اجتماعات منتظمة من أجل المضي قدما بعملية السلام. ونرحب أيضا بجميع جهود بناء الثقة ومبادرات بناء السلام التي تجري على المستوى دون الوطني.

ولا نزال نرى أن تنفيذ أحكام الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم والاستقرار على المدى الطويل في البلد. ونرى قبل شهرين على نهاية الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية التي تم تمديدها أن الحاجة ملحة إلى تسريع الأطراف وتيرة تنفيذ الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية وعدد الولايات وحدودها.

وندعو جميع الأطراف الموقعة إلى العمل معا بروح تتسم بالنوايا الحسنة والحلول التوفيقية، وإلى عدم إدخار أي جهد في تكثيف الأعمال التحضيرية للانتقال الناجح، وتشكيل الحكومة الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر.

تشيد بولندا بالجهود الإقليمية الرامية إلى بناء سلام دائم في جنوب السودان وترى أن إيغاد ودولها الأعضاء، وكذلك الاتحاد الأفريقي، لا يزالون يؤدون دورا حاسما من حيث الإنفاذ ورصد تنفيذ الاتفاق. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون مستعدا لدعم تلك الجهود. ولذلك، فإننا نرحب بزيارة مجلس الأمن المقبلة إلى أديس أبابا وجوبا، التي ينبغي أيضا أن تسهم في تحقيق ذلك الغرض. ونؤمن إيمانا قويا بأن النهج الجماعي والموحد للمجتمع الدولي هو وحده الذي يمكن أن يساعد في الحفاظ على الزخم الإيجابي في عملية السلام.

ترحب بولندا بأن وقف إطلاق النار الدائم لا يزال قائما إلى حد كبير في جميع أنحاء جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الأزمة الإنسانية ومستويات العنف القبلي، فضلا عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الحكومية والجماعات المعارضة المسلحة. ونهيب بسلطات جنوب السودان أن تبذل قصارى جهدها من أجل تقديم الجناة إلى العدالة والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية المدنيين.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على جهودها الدؤوبة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في جنوب السودان.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز لأنني أرى أنه تم إثارة أهم النقاط.

وتلخيصا لما قاله ديفيد شيرر، يجب علينا أن ننتقل من الكلام إلى العمل ونكفل أن يتم في نهاية المطاف تنفيذ ما قاله فيما يتعلق بقوات الأمن والوحدة والحدود، والأهم من ذلك احترام تاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وهو موعد تشكيل الحكومة الانتقالية.

وهناك زخم يتعين علينا الحفاظ عليه. ومن المهم جدا أن يواصل المجتمع الدولي دعمه. وأرى أن من الجيد جدا أن هناك استقرار إلى حد ما في السودان، ولا شك أنه سيكون عاملا مساعدا. ونحن بحاجة إلى الاتحاد الأفريقي وإلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويتعين علينا بصفتنا مجلس الأمن أن نتكلم بصوت واحد عن هذه المسائل، فضلا عن تقديم الدعم. ومن المناسب جدا أن تتوفر لنا الأموال اللازمة للسفر إلى المنطقة وإلى جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر، قبل حلول الموعد الحاسم.

وأعتقد أيضا أن ما قيل جيد جدا فيما يتعلق بزيادة المرونة في عمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان – وأنها ليست ساكنة لا حول لها بل هي أكثر قوة للوفاء بولايتها الفعلية في حماية السكان المدنيين وتوفير مزيد من الوقاية لهم. ولكن ما ليس مقبولا، كما ذكر السيد شيرير في حاشية بيانه، استمرار الانتهاكات الجسيمة لاتفاق مركز القوات. وذلك

أمر يتعين علينا النظر فيه والاستجابة له مثلما فعلت حكومة جنوب السودان.

وأشار السيد شيرير إلى تحسن الوضع الميداني نوعا ما، إلا أنه لا يزال سيئا للغاية بوجه عام. فهناك ١,٨ مليون نازح بينما فر ٢,٣ مليون شخص من البلد، ولا يزال الوضع الأمني مضطربا وتستمر معاناة الأطفال. ويساورني القلق أيضا من تصاعد العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي والجنساني. ولا يسعني في ذلك الصدد إلا أن أكرر ما قاله ممثل الجمهورية الدومينيكية الذي سبقني إلى تناول النقاط نفسي التي كنت أنوي التعليق عليها بخصوص هذه المسألة. فما قاله وممثل فرنسا على وجه التحديد هو أن العنف ضد المرأة غير مقبول ويجب تقديم مرتكبيه إلى العدالة. وإنه لأمر جيد جدا وجود محاكم متنقلة هناك ولكن يجب علينا تجاوز ذلك. فلا سبيل لإفلات الجناة من العقاب.

وأود أيضا أن أواصل حديث ممثلي الجمهورية الدومينيكية وبيرو بخصوص مشاركة المرأة. فما يزال الوضع هو نفسه الذي يتحدث عنه الرجلان كير ومشار معا. فقد نص اتفاق السلام على تخصيص نسبة ٣٥ في المائة لتمثيل المرأة وينبغي تنفيذه. وينبغي إشراك المرأة في جميع اللجان والمحادثات. وأعول على السيد شيرير في زيادة مستوى مشاركة المرأة.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة إيجابية. فقد ذكر السيد شيرير أمثلة عديدة على أولئك الذين كانوا يقاتلون بعضهم بعضا ويجلسون الآن معاً. وذلك أمر يجب البناء عليه.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص ديفيد شيرير على إحاطته وعمله الاستثنائي في ظل ظروف عصيبة للغاية.

وكان الاجتماع الذي عقد الأسبوع الماضي في جوبا بين الرئيس كير ورياك مشار خطوة هامة في الاتجاه الصحيح وقد طال انتظارها. فالثقة بين القادة السياسيين مسألة أساسية لنجاح عملية السلام. ونشير أيضا إلى تطور إيجابي يتعلق بانخفاض معدل العنف السياسي على الرغم من استمرار الجرائم والعنف القبلي والعنف الجنسي.

ويجب علينا الاستفادة من ذلك الزخم الآن. ولم يبق سوى شهرين لانتهاء التمديد لفترة ما قبل المرحلة الانتقالية. ويجب على جميع أصحاب المصلحة إحراز تقدم سريع في عدد من المسائل الرئيسية. وأشير بصفة خاصة إلى اتخاذ الترتيبات الأمنية والوضع في جوبا، بما في ذلك مسألة قوة حماية كبار الشخصيات وترسيم الحدود الداخلية ووضع خريطة طريق لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ورفع القيود عن أموال تنفيذ الاتفاق التي أعلنت عنها الحكومة. وأخيرا، يجب على الأطراف الموقعة تشكيل حكومة انتقالية بحلول ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر على النحو المتفق عليه في الاتفاق وأعاد تأكيده علنا كل من الرئيس كير والسيد مشار في الأسبوع الماضي. أما بالنسبة للأطراف غير الموقعة، فإننا نحثها على الانضمام إلى الاتفاق المفعّل. ومن الضروري الالتزام والرصد ودعم دول المنطقة لضمان تنفيذ الاتفاق المفعّل.

وما زالت حماية المدنيين تشكل تحديا كبيرا. وتستمر انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي، وتؤثر على جميع الأهالي للأسف. وتقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين وتقديم الخدمات إلى السكان على عاتق السلطات. وندعو جميع الأطراف في جنوب السودان للتصدي لأهم المخاطر المتعلقة بالحماية وبسط سيادة القانون واستثمار الأموال في إنشاء المرافق الخدمية في جميع أنحاء البلد.

ولا يزال ضروريا إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان في جنوب السودان. وعلى النحو المقترح في تقرير الأمين العام (S/2019/741) ندعو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى مواصلة اتخاذ نهج أكثر قوة وديناميكية، وتعزيز قدراتها في مجالي

الإنذار المبكر والرصد، مع مواصلة كفالة الأمن في مواقع حماية المدنيين وما حولها. ولا بد من العودة الطوعية والآمنة والكريمة للنازحين وتوعيتهم بذلك.

وليس ثمة حل دائم للنزاع في جنوب السودان دون التصدي بفعالية وعلى وجه الاستعجال للكثير من الانتهاكات. وندعو الحكومة إلى إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وإجراء تحقيقات شاملة في جميع حالات العنف الجنسي وغيرها من الاعتداءات، وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة. وندعو إلى إنشاء آليات للعدالة الانتقالية، بما في ذلك إنشاء محكمة مختلطة.

ويعتبر هذا النزاع العامل الرئيسي وراء الأزمة الإنسانية والعنف في جنوب السودان، وهي أزمة بفعل الإنسان وحده. ويتيح الاتفاق المفعّل فرصة لتحقيق السلام الدائم في جنوب السودان. وعلينا ألا نفوت هذه الفرصة.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشاطر الوفود الأخرى توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونعرب أيضا عن امتناننا العميق للممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على إحاطته الشاملة كما هو الحال عادةً. ونشكره وفريقه في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على عملهما الدؤوب في صنع السلام في جنوب السودان. ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام (S/2019/722) عن البعثة وعن حماية المدنيين والتوصيات الواردة فيه (S/2019/741). ونود أيضا الترحيب بصديقنا وزميلنا الممثل الدائم لجنوب السودان. ونتطلع إلى البيان الذي سيدلي به في المجلس بعد بضع دقائق.

وما تزال العقود التي مرت من استمرار عدم الاستقرار والنزاعات والتخلف تتطلب منا الالتزام الجماعي والثابت بأن نكفل وضع جنوب السودان على مسار تحقيق السلام والرخاء. وأود أن أقصر بياني على ثلاث مسائل هي: العملية السياسية، والوضع الأمني والوضع الإنساني في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي، ترحب جنوب أفريقيا بالاجتماعات المباشرة التي عقدت مؤخرا بين الرئيس سلفا كير والسيد رياك مشار، باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح. فتلك اجتماعات طال انتظارها مع وجود إدراك واضح بأنها ستساعد في الخروج من المأزق السياسي الذي عطل تنفيذ الاتفاق المفعّل لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وتود جنوب أفريقيا أن تتوجه بالشكر إلى السلطات الجديدة في الخرطوم لمساعدة الأشقاء في الجنوب على الالتقاء وإجراء المحادثات. نود أيضا أن نشكر رئيس وزراء إثيوبيا على جهوده المستمرة التي لا تعرف الكلل لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

وقد رسمت الطريق أمامنا. إن تنفيذ الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان أساسي في معالجة عدد من التحديات التي لا تزال تواجه شعب جنوب السودان، بما في ذلك عدم الاستقرار والأمن والأزمة الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. ويتعين علينا معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى النزاع. وإلا فإننا سنواصل التعامل مع سمات لأعراض مزمنة، تشمل التحديات الإنسانية والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وهناك العديد من مبادرات السلام الشعبية في جميع أنحاء البلد اتخذت بجدية لأن شعب جنوب السودان يتوق إلى السلام. وينبغي لقيادة جنوب السودان مضاعفة جهودها والانضمام إلى الشعب من خلال العمل في شكل اتفاق السلام المعاد تفعيله.

وإدماج المرأة ومشاركتها المجدية في عملية السلام تظل جزءا لا يتجزأ من كفالة تلبية تطلعات جميع المواطنين. ونشعر بالتشجيع إزاء الأعمال التي تضطلع بها بالفعل منظمات المجتمع المدني التي تقودها المرأة للإسهام في عملية السلام وإعادة بناء البلد. وبتعيين امرأة وزيرة للخارجية، أقر الرئيس كير بقدرات وإمكانات نساء جنوب السودان. ونهنئ الحكومة على اتخاذ هذه الخطوة.

وتعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها للعمل المتواصل الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي لتيسير عملية السلام في جنوب السودان والتوسط فيها. ومن المهم أن يواصل المجلس دعم تلك الجهود وتكملتها.

ومن ناحية الحالة الأمنية، نشعر بالتشجيع أن وقف الأعمال العدائية لا يزال قائما وأنه أدى إلى انخفاض ملحوظ في الحوادث المتصلة بالأمن، على نحو ما أبلغ الممثل الخاص شيرر هذا الصباح. غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الأحداث العنيفة مع جماعات المعارضة وكذلك العنف القبلي الدائر. وفي هذا الصدد، نثني على عمل البعثة وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية في دورهما لدعم الاتفاق المعاد تفعيله، المأمول تنفيذه بحلول ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبالنسبة للحالة الإنسانية، فإن الأزمة الجارية وضخامة عدد الأشخاص المنكوبين، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، تستحق كل الشجب. إن في هذه المعاناة الإنسانية إدانة لنا جميعا، كبشر. ونحض الجهات الدولية المعنية على مواصلة الإسهام في برامج إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع ودعم الجهود الرامية إلى إعادة توطين المشردين داخليا واللاجئين العائدين في جنوب السودان – مع عودتهم بالآلاف. وستواصل جنوب أفريقيا تقديم المساعدة الإنسانية إلى جنوب السودان، ولا سيما مع عودة العديد من المجتمعات إلى قراهم ومدنهم.

وأخيرا، أود أن أكرر ترحيب زملائي من الولايات المتحدة والبيانات العامة التي أدلى بها معظم أعضاء المجلس بزيارة مجلس الأمن المقبلة إلى جنوب السودان بقيادة جنوب أفريقيا والولايات المتحدة. ويحدونا الأمل في أن توفر المزيد من الزخم للأطراف في تنفيذ جميع أحكام الاتفاق المعاد تفعيله، دون تأخير.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على إحاطته.

في الوقت الحاضر، ما فتئت الحالة العامة في جنوب السودان تتحسن. انخفضت النزاعات العنيفة بشكل حاد ووقف إطلاق النار ما زال قائما في معظم المناطق. يمضي الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان باطراد إلى الأمام وقد أحرز تقدم في إنشاء جيش وطني موحد وفي تعديل الدستور. وبفضل تيسير الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والسودان وبلدان أخرى، اجتمع الرئيس كير، رئيس جنوب السودان، وزعيم المعارضة مشار في جوبا في ٩ و ١١ أيلول/سبتمبر، وتوصل الجانبان إلى توافق هام في الآراء بشأن المضي قدما في عملية السلام وتشكيل حكومة انتقالية جديدة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كما هو مقرر. ويبين هذا الإرادة السياسية وتصميم الطرفين على تحقيق السلام وتنشيط تنفيذ الاتفاق. وترحب الصين بهذا التطور.

وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك عقبات أمام تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. لم تنضم بعد بعض الأحزاب المعارضة إلى الاتفاق والحالة الإنسانية قاتمة وهناك نقص حاد في الأغذية. ونأمل أن يعزز المجتمع الدولي دعمه لعملية السلام في البلد وتوطيد الزخم الإيجابي القائم وتقديم المساعدة، حسب الحاجة، من جانب البلد.

أولاً، يجب أن ندعم الأطراف في جنوب السودان في تسريع تنفيذ اتفاق السلام. إن تنفيذه الفعال هو السبيل الوحيد لحل الصراع في جنوب السودان. لم يبق سوى أقل من شهرين على نهاية الفترة الانتقالية – ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتأمل الصين أن تغتنم أطراف النزاع في جنوب السودان هذه الفرصة لتوحيد الصف في التعجيل بتنفيذ الاتفاق واستعادة السلام والاستقرار في وقت مبكر حتى يتسنى لشعب جنوب السودان أن يتمتع بثمار السلام في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والمادي إلى جنوب السودان لتنفيذ الاتفاق وتشكيل جيش موحد.

ثانيا، ينبغي لنا مواصلة دعم بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية في مساعيها الحميدة. وقد تبين أن زيادة الإلمام بالحالة في الميدان يمكن أن تساعدهم في مساعيهم الحميدة. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، فضلا عن بلدان مثل السودان. كما ينبغي له أن يدعم جهود الوساطة التي يبذلونها ومساعدة حكومة جنوب السودان والمعارضة على توطيد الثقة المتبادلة ومواصلة الحوار والتوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن بشأن مسائل مثل عدد الولايات وترسيم الحدود. وأخيرا، ينبغي له أن يحث أحزاب المعارضة التي لم تنضم بعد إلى اتفاق السلام على الانضمام إلى عملية السلام في القريب العاجل.

ثالثا، ينبغي تعزيز المساعدة الإنسانية والاقتصادية. وكما ذكر في تقرير الأمين العام (S/2019/741)، فإن الحالة الراهنة في مواقع حماية المدنيين لا يمكن قبولها. تلك المواقع ليست حلا دائما لمشكلة التشرد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد مساعدته في توطين النازحين وتيسير عودتهم المبكرة إلى ديارهم. إن عدد السكان في جنوب السودان الذي يواجه نقصا حادا في الغذاء – ٦,٩٦ مليون – هو أعلى مستوى يسجل على الإطلاق. كما أن البلد يواجه خطر تفشي فيروس إيبولا من بلدان أخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز الآن على مساعدة البلد على معالجة النقص في الأغذية وتحسين قدرته على منع انتشار فيروس إيبولا، مع زيادة الاستثمار في الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من المجالات بهدف مساعدة البلد على تحقيق التعمير والتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني.

وتقدر الصين أيما تقدير المساهمة الهامة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في صون السلم والاستقرار في جنوب السودان. ونؤيد مواصلة تنفيذ البعثة لولايتها المتمثلة في دعم تنفيذ اتفاق السلام وحماية المدنيين، من بين أمور أخرى. ونأمل أن تواصل البعثة تعزيز الاتصال والتنسيق مع البلدان المساهمة بقوات وتعزيز أمن وسلامة حفظة السلام وتعزيز قدرتهم على التعامل مع الحالات المعقدة.

لقد ظلت الصين تدعم بقوة عملية السلام في جنوب السودان. وفي الآونة الأخيرة، من أجل دعم جهود جنوب السودان لتنفيذ الاتفاق، قررت الحكومة الصينية تقديم المساعدة المادية إلى حكومة جنوب السودان. وقد وصلت الدفعة الأولى، وقدرها ١ ٥٠٠ طن من الأغذية، إلى جنوب السودان والمساعدات العينية الأخرى، مثل الخيام والبطانيات والأدوية، جاري تجهيزها. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي بمواصلة الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جنوب السودان.

السيد المنيّخ (الكويت): بداية، سيدي الرئيس، أتقدم بالشكر إلى السيد شيرر على إحاطته القيمة والشاملة. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاثة أمور ألا وهي: التطورات السياسية، وولاية البعثة، والوضع الإنساني. أولاً، فيما يتعلق بالتطورات السياسية، نرحّب باللقاءات التي جمعت الرئيس سلفاكير ميارديت والدكتور رياك مشار الأسبوع الماضي في جوبا، وبالإعلان عن العمل نحو إتمام أكبر قدر ممكن من خطوات المرحلة ما قبل الانتقالية بحلول ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وذلك حسب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

كما نرحب بالإعلان عن إعادة تشكيل مفوضية نزع السلام والتسريح وإعادة الاندماج، وباستمرار وقف إطلاق النار. وفي نفس الوقت، فإننا نتمنى أن يتجنب العمل على تجميع وتوحيد القوات الإضرار المصاحب لتلك العملية، ونتطلع كذلك أن يتم اغتنام ما تبقى من هذه المرحلة الدقيقة والهامة، وندعو جميع الأطراف التي لم تنضم لركب العملية السلمية إلى أن يسارعوا في ذلك، مرحبين بما صدر عن بعضهم من مؤشرات إيجابية نحو عقد مشاورات بهذا الشأن.

إن الإنجازات المرحلية في حاجة لمتابعة من قبل الأطراف الداخلية والإقليمية، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، آخذين بعين الاعتبار الدور الإيجابي لجنوب السودان في دعم العملية الانتقالية في السودان. كما أن تحقيق متطلبات العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع يعد أمراً في غاية الضرورة لضمان المصالحة والمساءلة واستدامة السلام.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، نرحب هنا بالتصاعد النسبي في العودة بين صفوف النازحين واللاجئين، ونتطلع لأن يضاعف المجتمع الدولي من دعمه من أجل تخفيف العبء الإنساني على السكان من خلال دعم الأنشطة الإنسانية في جنوب السودان، خاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم والإسكان، لتوفير بيئة ملائمة تشجع على العودة الكريمة والآمنة والطوعية،

مؤكدين في الوقت ذاته قرار مجلس الأمن ٢٤١٧ (٢٠١٨) بشأن الجوع والنزاع والذي أكد أن للجوع دوراً رئيسياً في عودة النزاع، ومرحبين في الوقت ذاته بما شهدته مواقع حماية المدنيين لدى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من انخفاض تدريجي في أعداد قاطنيها، ونؤكد أن حماية المدنيين تظل المسؤولية الأولية لحكومة جنوب السودان.

كما أننا نجدد كذلك إدانتنا لتجنيد الأطفال والعنف الجنسي في النزاع من قبل أي طرف ولأي سبب كان، ونرحّب هنا بالمصالحات المجتمعية التي تحتاج إلى الدعم والاقتداء بها على كافة المستويات.

وفي ما يتعلق بعمل البعثة، نقدر الدور الكبير للبعثة في جنوب السودان، ونثني على مساعيها الحميدة وما تقدمه من خدمات صحية وإنسانية وقانونية تسهم في توطيد السلام عبر التركيز على أولوية الحلول السياسية. وندعو إلى ضمان حرية حركة البعثة والمساعدات الإنسانية التي ترافقها البعثة، حسب اتفاقية مركز القوات وقرارات مجلس الأمن بشأن ولاية البعثة.

ختاماً، يمر جنوب السودان بإحدى أدق الفترات في تاريخه التي ستكون تداعياتها وخيمة على جيل الحاضر وأجيال المستقبل في حال لم يتم التعاطي معها بفعالية وجدية. ونتمنى أن تتوقف دوامة الحرب والدمار وأن يعم بالمقابل الأمن والاستقرار والازدهار في جنوب السودان الصديق.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود في البداية أن أعرب عن امتناني للسيد ديفيد شيرر على جهوده في تعزيز عملية السلام في إطار اختصاصه وكذلك على إحاطته الممتازة، التي تبين بوضوح كيفية تطور الحالة في جنوب السودان.

ترحّب حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بالتقدم المحرز في تنفيذ المهام السياسية والأمنية التي تحققت خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2019/722) خلال فترة الأشهر الستة من التمديد لفترة ما قبل المرحلة الانتقالية. ويشمل ذلك تقديم تقرير اللجنة المستقلة للحدود وصياغة التشريعات الأساسية وتخطيط التدابير الأمنية الانتقالية والرحلات التي قام بها الرئيس سلفاكير وتوقيع اتفاقات ثنائية مع نظرائه في كينيا وفي أوغندا. كل هذه خطوات هامة إلى الأمام على الطريق المؤدي إلى عودة البلد إلى السلام والاستقرار.

ونعتقد أيضاً أن هذه الفترة للحكومة الانتقالية كانت مرحلة ناجحة في عملية السلام، ولذلك نحث الأطراف على مضاعفة جهودها الرامية إلى التوصل إلى اتفاق عام بشأن الأمن وتجميع وتوحيد قوات الأمن.

ونود أن نذكّر أطراف النزاع بأن الوقت قد حان لكي تتحمل مسؤولياتها وأن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، كما اتضح في مناسبات أخرى أن التوصل إلى حل سياسي شامل هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام في جنوب السودان.

يتمسّك بلدي بالأمل في أن تحرز الأطراف التقدم الملموس والسريع في حسم ما يلزم من الترتيبات الانتقالية خلال الفترة المخصصة. ونشجب استمرار الاشتباكات المتقطعة بين القوات الحكومية والمعارضة، لا سيما في ولاية وسط الاستوائية، وكذلك فيما بين جماعات المعارضة. كما نشجب استمرار انتشار العنف الجنسي والعنف ضد المدنيين، ولذلك نحثّ الأطراف على ألا تدخر جهداً لكي تقدم إلى العدالة جميع المسؤولين عن هذه الفظائع.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء الحالة الإنسانية. إن الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني وأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان غير مقبولة. وهذا هو السبب في أننا نحث جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة، على كفالة مزيد من الأمن والبيئة المواتية للموظفين الذين يعملون بلا كلل من أجل تقديم المساعدة إلى أشد فئات المدنيين ضعفاً في جنوب السودان.

ونظراً إلى الشواغل المحددة التي ذكرتها للتو، ينبغي الإشارة أيضاً إلى أن بعض الأحداث هناك تعطينا سبباً للأمل، مثل الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد رياك مشار إلى جوبا قبل بضعة أيام للاجتماع مع الرئيس سلفا كير. يبعث الاتصال المباشر بين هذين الزعيمين على الأمل في أن الاتفاق يمكن تنفيذه في مجمله.

ومن هذا المنطلق، يشجعنا أن نعلم أن الزعيمين أكدا خلال اجتماعهما على التزامهما بالاتفاق وتشكيل حكومة وحدة انتقالية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وسيشكل الوفاء بهذا الالتزام علامة على إحراز تقدم حقيقي في عملية السلام في جنوب السودان.

وتقدّر جمهورية غينيا الاستوائية الوساطة والالتزام من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تجاه موظفي الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على جميع جهودهم لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب، وتثني على مفوضية الاتحاد الأفريقي على مشاركتها النشطة في الجهود الجماعية المبذولة لصالح السلام في الجنوب السودان.

وأود أن أختتم بياني بمناشدة المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المجاورة من أجل دعم الأطراف السياسية الفاعلة بشكل عام، ولا سيما الزعيمين سلفا كير ورياك مشار، حتى يتمكنوا من المضي قدماً بحزم ودون انتكاسات للتوصل إلى سلام نهائي في جنوب السودان.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام شيرر على إحاطته.

كما قال زميلي ممثل غينيا الاستوائية لتوه، فإننا نرحب ترحيباً شديداً بالاجتماع الذي عقد بين الرئيس كير والسيد مشار. وقد كانت هذه خطوة ضرورية لتنفيذ الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ولتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية بحلول الموعد النهائي الذي سبق تمديده في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وأشيد بالرجلين وفريقيهما لاتخاذ تلك الخطوة الحاسمة، وهو ما يمنحنا أملا هنا في المجلس. ولذلك أحث الطرفين اليوم، نظرا لاقتراب الموعد النهائي المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر، على كفالة أن يشكل اجتماعهما بداية لاجتماعات كثيرة لاحقة في المستقبل.

ولم نبرح نناقش منذ فترة النزاع في جنوب السودان؛ وقد أسفر عن سقوط الكثير من الضحايا في صفوف المدنيين في ذلك البلد. وشهدنا خلال الفترات الأسوأ في النزاع الفظائع ترتكب ضد المدنيين؛ وشهدنا شن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمستوصفات؛ وشهدنا استخدام المساعدات الغذائية والإنسانية سلاحا للحرب. لقد كان نزاعا مريرا لشعب جنوب السودان. غير أن استجابة شعب جنوب السودان للسلام منذ إبرام اتفاق السلام هو أحد أكثر الأمور إلهاما التي لمستها في المجلس. فقد خرج المئات والآلاف للاحتفال

والترحيب بالقرار الذي اتخذه قادتهم. وأرى حقا أن شعب جنوب السودان قد ضرب مثالا أصيلا في بلده وفي منطقته ولقادته على أهمية السلام.

ونحن ممتنون للسيد شيرر وفريقه على أعمالهما في تيسير جهود المصالحة، بما في ذلك بالطبع الحوار المدني – العسكري ومؤتمر السلام بين الولايات، بل والأهم من ذلك التقارب على الصعيد دون الوطني بين الحكومة والمعارضة. وألاحظ من تقرير الأمين العام عن التخطيط لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان مستقبلا (S/2019/741) أنه اتُّخذ ما لا يقل عن ١٢٨ مبادرة من مبادرات التقارب بين الحكومة والمعارضة منذ التوقيع على اتفاق السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وهذا أمر موضع ترحيب كبير كما أكدنا. فالأمر لا يتعلق دوما بالاجتماعات المدروسة والمنسقة تنسيقا عاليا التي يعقدها العُظماء في قاعات مليئة بالدخان. فالعمل المجتمعي والمصالحة الشعبية حيويان وينبغي لنا جميعا في المجلس وفي المنطقة وفي كافة مناطق جنوب السودان تشجيعهما.

ولا ترى المملكة المتحدة أن الظروف في جنوب السودان مواتية بعد للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للمشردين داخليا واللاجئين. وتدعو الحاجة إلى اضطلاع جميع الأطراف بأدوارها في تهيئة بيئة آمنة لشعب جنوب السودان. وستكون المساءلة عنصرا حيويا في ذلك. ونحث أطراف الاتفاق المعاد تفعيله على الوفاء بالتزاماتها لإنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية والتوقيع على مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء المحكمة المختلطة. ومرة أخرى نتكلم عن إنشاء تلك المحكمة في المجلس منذ فترة الآن؛ ومن المؤكد أن الوقت قد حان لإنشائها.

وتمس الحاجة إلى إنشاء تلك المؤسسات. وقد سمعنا من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع أن التقارير عن العنف الجنسي زادت في عام ٢٠١٨ في بيئة أخشى أن أقول إنها تتميز بالإفلات شبه التام من العقاب. ويحتاج شعب جنوب السودان إلى رؤية إحراز تقدم في تحقيق السلامة والأمن. ويحتاج إلى رؤية اتخاذ إجراءات ذات مصداقية للقضاء على أعمال العنف الجنسي وكفالة حماية المدنيين. ويحتاج إلى رؤية تفعيل إجراءات وقف الاستخدام العسكري للمدن والمباني العامة. وبالتالي يتعين على جميع أطراف الاتفاق المعاد تفعيله السماح لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعاملين في المجال الإنساني بالاضطلاع بعملهم من دون عوائق.

وبالرغم من الالتزام بوقف إطلاق النار، وهو ما نرحب به كثيرا، إلا أنه لا تزال هناك أزمة إنسانية خطيرة. ويعاني ستة ملايين ونصف مليون من الأشخاص من انعدام الأمن الغذائي؛ و ١,٧ مليون شخص على حافة المجاعة. ولا تزال المملكة المتحدة من أكبر الجهات المانحة في جنوب السودان؛ ولقد أنفقنا ١٣٥ مليون دولار خلال هذه السنة المالية. وتلك مساهمتنا الوطنية؛ لكننا قدمنا المزيد من خلال الاتحاد الأوروبي والمساعدة الإنمائية. ونظل ملتزمين تجاه الشعب والبلد. ولكن يجب أن يتمكن جميع العاملين في المجال الإنساني من الاضطلاع بدورهم في مساعدة شعب جنوب السودان على إعادة بناء بلده.

وسيتاح العديد من فرص الحوار من الآن وحتى تشرين الثاني/نوفمبر. ونحث الطرفين على الاستمرار في عقد اللقاءات، كما نحث المنطقة على الحفاظ على تركيزها على جنوب السودان، ويحدونا أمل كبير في أن يتمكن وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من الاجتماع قبل تشرين الثاني/نوفمبر. وكما قالت زميلتي ممثلة الولايات المتحدة، ستتاح للمجلس فرصة هامة للتعاون مع الأطراف خلال زيارة إلى جوبا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أعتقد أن رئاسة جنوب أفريقيا ستشارك في قيادتها. ويحدوني الأمل في أن تسنح لنا عندئذ فرصة للاجتماع مع أطراف الاتفاق المعاد تفعيله. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من الاجتماع مع ممثلي النساء والشباب والمجتمع المدني. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من رؤية المصالحة الشعبية تتحقق

بالفعل. وأعلم أن الكنيسة وغيرها من الجهات الفاعلة تشارك في المصالحة. وأعتقد أنها ستكون فرصة عظيمة لنا كمجلس لإعطاء دفعة حسنة التوقيت لجهود الأطراف والشعب في جنوب السودان. وتلك هي الكيفية التي ينبغي بالطبع أن تسير بها الأمور.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام لمنطقة جنوب السودان ديفيد شيرِر على المعلومات التي قدمها عن التطورات في جنوب السودان وعن التقدم المحرز في عملية السلام في ذلك البلد الأفريقي. ونشيد بالدور الذي يضطلع به أصحاب الخوذ الزرق في هذا الوقت البالغ الأهمية من تاريخ جنوب السودان.

ونود أن نشير إلى التقدم الملحوظ في تنفيذ أطراف النزاع في جنوب السودان للاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان المبرم في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ومن المهم أنهم أظهروا استعدادهم للدخول في حوار والتغلب على خلافاتهم من خلال إيجاد حلول توفيقية. ولا يمكن المغالاة في التشديد في ذلك الصدد على أهمية المحادثات التي استمرت ثلاثة أيام بين الرئيس سلفا كير والنائب الأول السابق للرئيس رياك مشار في جوبا، بتيسير من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والخرطوم. ونحن على ثقة من أن الاجتماع سيعطي زخما جديدا لعملية المصالحة في جنوب السودان.

وكان قرار أطراف النزاع في جنوب السودان بتمديد فترة ما قبل الفترة الانتقالية حتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر صعبا لكنه مبرر. ويحدونا خالص الأمل في أن يبذل أطراف الاتفاق المعاد تفعيله المزيد من الجهود للوفاء بالمواعيد النهائية المتفق عليها وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية. وبالنسبة للأطراف غير الموقعة ندعوها إلى الانضمام لعملية بناء الدولة في أقرب وقت ممكن.

ونرى أن من الأهمية بمكان أن تحافظ الجهات الفاعلة الإقليمية في تسوية النزاع في جنوب السودان على نهج موحد. ونرحب بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والخرطوم لمرافقة عملية السلام بشكل وثيق لأنها تؤكد مرة أخرى على الإعمال الفعلي لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك إمكانية للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. ونحن على قناعة بأن ذلك لا يمكن إلا أن يفيد عملية المصالحة الوطنية.

ونلاحظ أيضا إلى أن الهياكل والآليات المنصوص عليها في الاتفاق المعاد تفعيله جاهزة للعمل. ويسرنا انخفاض مستوى العنف المسلح وكذلك عدد انتهاكات حقوق الإنسان في البلد. وقد تمكن عدد متزايد من اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى أماكن إقامتهم الدائمة. ونرى أن ذلك مرتبط بتنفيذ تدابير بناء الثقة والتواصل والاتصال بين الأطراف المتنازعة في الميدان.

ونتشاطر القلق المعرب عنه في تقرير الأمين العام الصادر مؤخرا (S/2019/722) إزاء تحويل قوات حفظ السلام إلى مواقع لحماية المدنيين. ونرى أنه بينما نمضي قدما نحو التوصل إلى تسوية سياسية وتنفيذها، سيتسنى كفالة توفر الظروف الأمنية الضرورية لأبناء جنوب السودان الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم، ويستعاد العقد الاجتماعي. ونؤمن بأن التنفيذ الكامل والشامل للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف وحده من شأنه أن يساعد على زيادة الثقة المتبادلة وتفادي تكرار أخطاء الماضي.

ونحن مقتنعون بأن التقدم المحرز بشأن التسوية في جنوب السودان لم تيسره الضغوط المتزايدة الناجمة عن الجزاءات على البلد أو فرض الحظر على توريد الأسلحة إليه. لكن العنصر الأهم كان مساهمة الوسطاء الإقليميين. وعلاوة على ذلك ففي مرحلة من المراحل زاد الحظر من صعوبة تنفيذ المبادرات الأمنية الإقليمية دعما لعملية التسوية. ونحن على ثقة من أن شعب جنوب السودان سيتوصل قريبا إلى اتفاق بشأن المجموعة الكاملة

من المسائل وهو ما سيوفر لنا ما يكفي من أسباب لمراجعة نظام الجزاءات بهدف تكييفه مع الحقائق في الميدان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر ويتطلع إلى العمل بشكل وثيق معكم خلال فترة رئاستكم. ونود أيضًا أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسفيرة كيلي كرافت. على الرغم من أنها ليست في القاعة، إلا أنني أعلم أنه سيتم إبلاغها بما قلناه. ونأمل أن تكون هناك علاقة عمل مثمرة وإيجابية بقدر أكبر معها وموظفيها في الأشهر القادمة.

علاوة على ذلك، سيدي الرئيس، أود بعد إذنكم ومن خلالكم أن أشكر سفير جنوب أفريقيا على كلمات الترحيب الطيبة التي وجهها لي وعلى تسليطه الضوء على الدور الصحيح للمرأة في جنوب السودان في هذه العملية.

وأشعر دائمًا بالانزعاج حقا عندما لا يقوم بعض أعضاء المجلس بواجبهم في الاضطلاع على دور نساء جنوب السودان. إن فريق زعيم المعارضة ريك مشار في جوبا، وأعتقد أن السفير ديفيد شيرر سيشهد على ما سأقول لاحقًا لأعضاء المجلس في جلستهم المغلقة، تقوده السيدة أنجلينا تيني. إنها مفاوضة صعبة.

وشاركت وزيرة الخارجية الجديدة السيدة أوت دنغ أشويل دائمًا في مفاوضات السلام وهي أيضًا ليست بالمفاوضة السهلة أبدا. وبالتالي عندما يزعم بعض أعضاء المجلس أن الرجال فقط هم الذين يجرون المحادثات، فإن هذه معلومات مضللة.

لذلك أشكر السفير ماتجيلا على قيامه بواجبه. وهذا ليس مجرد حديث رجال. إن شرط تمثيل الإناث بنسبة ٣٥ في المائة منصوص عليه في دستور جمهورية جنوب السودان ويجري تنفيذه. وأود أن أكرر مرة أخرى، ٣٥ في المائة أفضل وأكثر تقدما مما تخصصه العديد من البلدان الممثلة في هذه القاعة لنسائها.

وتنوه حكومة جمهورية جنوب السودان وترحب بتقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2019/722) للفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢٧ آب/أغسطس. وفي هذا الصدد نود أن نشيد بحضور السفير ديفيد شيرر الممثل الخاص للأمين العام في جنوب السودان. إننا نقدر إحاطته المستكملة بشأن التطورات الأخيرة في جنوب السودان التي لم تدرج في تقرير الأمين العام.

وبينما نرحب بهذا التقرير الفصلي، نود أن نبرز تطورين حديثين في جنوب السودان: زيارتا السيد ريك مشار والسيد عبد الله حمدوك إلى جوبا. حيث كان الاجتماع بين الرئيس سلفا كير ميارديت والسيد ريك مشار كما يعلم جميع الأعضاء، مقررا له منذ وقت طويل، خاصة بعد فجوة استمرت أربعة أشهر خلال الفترة التمديد. لذلك تم الترحيب بزيارة السيد مشار إلى جوبا في ٨ أيلول/سبتمبر وصاحبتها توقعات كبيرة، حيث لم يتبق سوى شهران في فترة الأشهر الستة التي جرى تمديدها. وأجرى كل من الرئيس سلفا كير ميارديت والسيد ريك مشار سلسلة من المناقشات لمدة يومين بشأن مجموعة واسعة من الأفكار حول أفضل السبل لتنفيذ الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. إن أهم نتيجة للمناقشة التي استمرت يومين هي اتفاق الجانبين على تشكيل حكومة انتقالية بحلول ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي السودان، يسعدنا نجاح الجهود التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي واضطلع فيها الرئيس سلفا كير ميارديت بدور مهم وإيجابي، في تثبيت الثورة في ذلك البلد. وأسفرت الوساطة الإقليمية في السودان كما نعلم جميعا عن إنشاء مجلس سيادي برئاسة الفريق عبد الفتاح البرهان، ومجلس تنفيذي مدني/عسكري مختلط برئاسة السيد عبد الله حمدوك، كرئيس وزراء جديد لجمهورية السودان. وجرى

في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر، تكريم جنوب السودان من خلال الزيارة الأولى لرئيس وزراء السودان الجديد إلى جوبا. وناقش الرئيس كير ورئيس الوزراء حمدوك خلال تلك الزيارة، مسائل الأمن وقضايا الحدود والتعاون الاقتصادي، التي من شأنها كفالة تحقيق السلام والازدهار في البلدين الشقيقين وفيما بينهما.

لقد فكرنا في تسليط الضوء على هاتين الزيارتين لجوبا خلال الأيام القليلة الماضية لأنهما تؤثران على تفعيل السلام والعلاقات البناءة الجديدة والمشاركة الاقتصادية بين السودان وجنوب السودان. وسيقوم رئيس وفد بلدنا على هامش الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الأسبوع المقبل، ووزيرة خارجيتنا الجديدة بإطلاع العديد من أعضاء المجلس على المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالزيارتين.

ونود أن نختتم بتوجيه الشكر لتلك البلدان التي استجابت لدعوتنا لتقديم المساعدات التقنية والمادية لمواجهة تحديات تنفيذ السلام في جنوب السودان. ونود أن نشكر اليابان وجنوب أفريقيا والصين ومصر على تقديم معدات لمواقع الإيواء. ونشكر أيضًا البلدان التي قررت المساعدة في تلبية احتياجاتنا الإنسانية. ويقدر شعب جنوب السودان ما تقوم به تلك البلدان تقديرا كبيرا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.